مشروع موريس فيوليت
مؤامرة سياسية واجتماعية ضد الجزائر

الدكتورة:لميـــــاء بوقريوة، جامعة باتنة، الجزائر

الملخص:

باعتلاء حكومة الجبهة الشعبية الحكم بفرنسا ،ظهرت بعض المشاريع التي سميت بالإصلاحية للأهالي الجزائريين من بينها إعادة إحياء مشروع موريس فيوليت الذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين ومن بينها بالأساس توسيع حقهم الانتخابي.

سنحاول من خلال هذا المقال أن نوضح ما هو محتوى هذا المشروع؟ وما الغرض الحقيقي الذي يصبو إلى تحقيقه؟و إلى أي مدى كان يخدم مصالح الشعب الجزائريين؟

Résumé:

Quant le gouvernement du Front populaire est arrivée au pouvoir en France, il ya eu quelques projets de réforme, y compris la relance du projet Maurice Violette, ce qui mettrait de nouvelles réformes pour les Algériens musulmanes, y compris en élargissant leur droit électoral.

Nous allons essayer à travers cet article de préciser quel est le contenu de ce projet? Le véritable objectif, qui aspire à atteindre? Et dans quelle mesure cela sert les intérêts du peuple algérien?

مقدمــة:

تعد فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، من أهم فترات التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر، إذ أنها فترة غزيرة بالأحداث، دخلت فيها الجزائر مرحلة جديدة من تطورها السياسي استمرت إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، فاشتد فيما ساعد الحركة الوطنية بمحاولة النواب والنخبة ملئ الفراغ السياسي خاصة بعد حل النجم الشمال الإفريقي في نوفمبر 1929، كما اشتدت فيها ضغوطات الاحتلال الفرنسي على الشخصية الجزائرية بكل مقوماتها الأساسية من لغة وثقافة وتاريخ ودين وحضارة وكان من بينها سن مجموعة من القوانين منها: منشور ميشال 16 فيفري 1933، قرار رينيه بتاريخ 30 مارس 1935 وكلها تصب في إطار خنق الحريات وقهر الشعب الجزائري.

في اتجاه آخر، وتزامنا وفترة أوائل الثلاثينيات، ظهرت بعض المشاريع سميت بالمشاريع الإصلاحية التي وضعها ليبراليون من الذين أبدوا "عطفا" على القضية الجزائرية، ولكن من وجهة نظر تقدمية، ومن هؤلاء السياسي الفرنسي موريس فيوليت الذي ومع مجيء حكومة الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا، حاول إيداعه في غرفة النواب في جلسة مجلس الوزراء ليوم 15 أكتوبر 1936، المشروع الذي يقضي بوضع إصلاحات جديدة للجزائريين المسلمين ومن بينها بالأساس توسيع حقهم الانتخابي، وقد عرف هذا المشروع بـ: مشروع "بلوم – فيوليت" لـ: 30ديسمبر 1936 فمن هو موريس فيوليت؟ وما هي ظروف صدور مشروعه؟ وما هو محتواه وطبيعته؟ وما الغرض الحقيقي الذي يصبو إلى تحقيقه؟ وهل تجاوبت حكومة الجبهة الشعبية مع مطالب الحركة الوطنية من خلال هذا المشروع؟ وهل تجاوب المشروع مع مطالب الجزائريين ومطالب المؤتمر الإسلامي الجزائري لـ 7 جوان 1936؟ وهل تجاوب مع مطالب نجم شمال إفريقيا لـ 20 جوان 1936؟ كيف كان رد الحركة الوطنية الجزائرية منه؟ وكيف كانت ردود الفعل الفرنسية منه؟ وكيف كان مصيره؟.

1. من هو موريس فيوليت (Maurice Violette) 1870-1960:

غالبا ما تتفق المراجع والمصادر المهتمة بتاريخ الجزائر، والعلاقات الجزائرية الفرنسية على اعتباره سيناتورا ماسونيا وعضوا قياديا في الحزب الاشتراكي الفرنسي. كان حاكما عاما للجزائر من سنة 1925 إلى سنة 1927، وأصبح فيما بعد عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي، وزيرا الدولة المكلف بشؤون الجزائر في حكومة الجبهة الشعبية سنة 1936، كان له دورا كبيرا في ترسيخ سياسة فرنسا في المستعمرات، خاصة وأنه كان من أبرز منظريها.و هو الذي اضطهد الحركة الوطنية بالجزائر أثناء حكمه لها بسياسة تعسفية حيث شل نشاطها وطارد ممثليها أثناء عهد إدارته بالجزائر سنة 1936 ولكن تجربته في الجزائر ومعاصرته لذكرى الاحتلال، وحرصه الشديد على ألا تفلت الجزائر من قبضة فرنسا، جعلت منه خبيرا بالشؤون الأهلية، ولذلك بادر باقتراح مشروع سياسي يحمل اسمه للحيلولة دون ضياع الجزائر من فرنسا وقد كان من دعاة إعطاء بعض الحقوق السياسية للأهالي، عن طريق تجنيسهم بالجنسية الفرنسية، وهو صاحب كتاب "هل ستعيش الجزائر؟"(*)، الصادر سنة 1931 بمناسبة مرور قرن على الاحتلال(1).

وقد شرح و ودافع فيه موريس فيوليت عن مبادئ مسعاه الإدماجي وطالب بإجراء تغييرات في سياسة فرنسا تجاه الجزائر فقال: "إذا استمرت بدون تغيير فستشكل خطرا على مستقبل إمبراطوريتنا"، وقال أيضا: "أعتقد أنه غداة الاحتفالات، حان الوقت لقول الأشياء الضرورية، لقد قطعنا وعودا ولم نف بها، ومن الواضح أن ما عشناه في الاحتفالات المئوية من حماسة الافتتان بالجزائر لم يدفعنا إلى النظر في المسألة الجزائرية...، وبوجه عام نستطيع التأكيد بأن المتجنسين لم يطلبوا التجنس إلا من أجل مصالح مهنية، هذا لا يعني أن اللذين لم يلتمسوا التجنس هم معزولون عن فرنسا،... في خمس عشر أو عشرين سنة سيكون في الجزائر أكثر من عشر ملايين وطني، منهم مليون من النساء والرجال متشبعون بالثقافة الفرنسية، فهل سنجعل من هؤلاء ثوارا أم فرنسيين؟ وهل يعمينا ما يعتبره البعض مصلحة مادية مباشرة لهم حتى نضمن لهم بإمبراطوريتنا الإفريقية ومصير

البلاد؟ (...) فإذا كان الأمر كذلك، وإذا لم تتدخل فرنسا لتفرض وجهة نظر أكثر عدلا وإنسانية، فإن الجزائر سوف يقضى عليها بالزوال[2].

2.مشروع موريس فيوليت من 1931 إلى 1935

مشروع موريس فيوليت هو مشروع قانون احتوى المشروع على ثمانية فصول وخمسين مادة، وأهم ما اقترحه فيه هو إصلاح مستوى التعليم والقيام بإصلاح زراعي...، وتأمين نفس الحقوق والواجبات التي للفرنسيين لبعض الجزائريين... وإلغاء المحاكم الخاصة بالجزائريين، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية، كما اقترح المشروع إنشاء مجلس استشاري في باريس يتكون من تسعة جزائريين (بمعدل ثلاثة عن كل ولاية)، بالإضافة إلى إنشاء وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية، أما عن الجنوب الجزائري (المناطق العسكرية)، قد اقترح فيوليت إعطاء بعض أجزائه الحالة المدنية في شكل بلديات مختلطة على غرار ما كان واقعا في الشمال[3]. وقد اقترح أن يتم إدراج الأفراد المنتمين إلى النخب المثقفة الإدارية والاقتصادية والعسكرية في فئة المواطنين الفرنسيين من غير أن يشترط عليهم التخلي عن أحوالهم الشخصية[4].

وبهذا سيبلغ عدد الجزائريين المستفيدين من هذا المشروع نظريا حوالي ما بين 20 إلى 25 ألف ناخب، وكان يهدف إلى تصحيح قانون فيفري 1919، وبدأت مناقشة المشروع في البرلمان الفرنسي، وامتدت إلى سنة 1935[5].

لكن هذا المشروع رُفض في المرة الأولى من طرف مجلس الشيوخ الفرنسي سنة 1931.

والمعروف على فيوليت تعاطفه مع الأهالي ومع قضاياهم، فكانوا يكنون له الود والعرفان بالجميل، لأنه كانت له مواقف مشكورة في ميدان المطالبة بحقوق الشعب الجزائري، حتى صار يعرف بـ: "حبيب الجزائريين"، و "فيوليت العربي" فقد كتب الشيخ الإبراهيمي سنة 1936 ما يلي: "لم يظفر سياسي فرنسي بمثل ما ظفر

به من حب الجزائريين وامتلاك قلوبهم، كل ذلك لكلمة خير قالها فيهم، وسعي صالح سعاه في مصلحتهم، على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك واحتمالات، وعلى أنه لم ينجز من سعيه قليل ولا كثير"، ولعل رأي الإبراهيمي يعبر عن رأي الغالبية العظمى من الجزائريين خلال تلك الفترة حول هذا السياسي الفرنسي المشكوك في نواياه[6].

كما يدل على تحفظ العلماء في تلك المرحلة تجاه موريس فيوليت وأهدافه الخفية من وراء هذا المشروع.

لكن المشروع لم يحظ بتزكية الحكومة الفرنسية، الأمر الذي دفع بالمنتخبين الجزائريين إلى تشكيل لجنة كبيرة، وأوفدوها إلى باريس في جوان 1933، لتلتمس من الحكومة تبني المشروع، ولكن بعد إصرار الحاكم العام جيل كارد (Jules carde) على معارضة ذلك المطلب، لم تحظ تلك اللجنة حتى بالاستقبال من طرف الحكومة الفرنسية[7].

بعدها بسنتين أعاد موريس فيوليت طرح مشروعه، وكان ذلك في مارس 1935، قبيل الموافقة على قرار رينيه، وقد دافع عن طرحه الذي يقول أن معاناة الجزائريين ليست من الأزمة الاقتصادية فحسب، بل كذلك معاناتهم من أزمة نفسية، بسبب النظام الذي يقتل شيئا فشيئا كل آفاق المجتمع الأهلي[8].

واقترح حينها موريس فيوليت منح الجنسية لبعض الجزائريين وهم النخبة، وصاغ المشروع في اقتراحين هما:

أولا: منح الانتخاب لكل الجزائريين مع بقائهم في هيئة انتخابية واحدة خاصة، وذلك حتى لا يتنافسوا مع المعمرين الفرنسيين.

ثانيا: منح حق الانتخاب لعدد قليل منهم، وهم جماعة النخبة، وجعلهم ضمن الهيئة الانتخابية الفرنسية، كما كانوا متجنسين بالجنسية الفرنسية مع بقائهم على أحوالهم الشخصية كمسلمين.

وقد أوضح فيوليت أنه يفضل الاختيار الثاني، لأنه سيمنح حق الانتخاب لأشخاص جدد ضمن نظام موجود من قبل، وأن خلق هيئة انتخابية واحدة سيساعد على تحقيق دمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي[9] ، هذا الاختيار يعبر بوضوح عن نظرة فيوليت البعيدة، وكذلك عن سعيه الحثيث لفصل النخبة الجزائرية عن عامة الشعب ودمجها كليا في الحياة الفرنسية، إلا أن المشروع رفض مرة أخرى في 22 مارس 1935، وكان ذلك بعد الخطاب الذي ألقاه النواب الفرنسيون في الجزائر: كيطولي، ديرو، ووزير الداخلية الراديكالي مارسيل رينيه الذي صرح: "منذ 1919 بذلنا كل ما بوسعنا، لا تطلبوا منا الذهاب إلى أبعد من هذا، لأنه بكل بساطة مستحيل"[10].

وهكذا بقي مشروع موريس فيوليت محل رفض تام من طرف الساسة الفرنسيين، هذا الرفض كان ناتجا بالأساس عن ضغط المعمرين وممثليهم، الذين كانت لديهم حساسية من "الإصلاح" في الجزائر ويرفضون إطلاقا أي فكرة لمنح أدنى حقوق للأهالي الجزائريين. من خلال المشروع الذي اقترحه موريس فيوليت من سنة 1931 إلى سنة 1935 نستطيع أن نقول أن إطاره العام يصب فيما يلي:

1. إدماج بعض الأهالي الجزائريين الذين تتوفر فيهم جملة من الشروط بفرنسا.

2. الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الإدماج –حسب المشروع- لهم نفس الحقوق التي هي للفرنسيين ولهم أحوالهم الشخصية.

3. تحقيق بعض المساعدات والإصلاحات الاقتصادية لفئة معينة من الجزائريين.

4.الحق في التمثيل النيابي بالنسبة للجزائريين بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخب.

وحسب تقدير المستشار العام (Boreteaud) في L'Echo d'Alger، 31 أكتوبر 1936 "كانت ميزة المشروع (المنح التدريجي للحقوق السياسية للأهالي الراقين، دون التخلي عن قانون الأحوال الشخصية)، تشجيع التقارب وتحضير ذلك الاندماج الذي سيتمخض عنه جنس قوي وسليم، فرنسي بكل أليافه، الذي لن تكون إسهاماته المادية والفكرية إلا لتثري إشعاع العبقرية الفرنسية في العالم"[11].

3.ظروف تبني مشروع موريس فيوليت من طرف حكومة الجبهة الشعبية:

1. انعقاد المؤتمر الإسلامي 7جوان 1936:

تعود جذور تبني حكومة الجبهة الشعبية لمشروع موريس فيوليت باسم مشروع بلوم-فيوليت(نسبة إلى رئيس حكومة الجبهة الشعبية ليون بلوم وصاحب المشروع موريس فيوليت) إلى مطالب المؤتمر الإسلامي الذي انعقد بدوره في مدينة الجزائر بقاعة (ماجستيك) (Majestic) يوم الأحد 7 جوان 1936، بحضور القوى السياسية والاجتماعية المؤثرة في الجزائر كفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين للعمالات الجزائرية الثلاث، وجمعية العلماء المسلمين والخلية الجزائرية للحزب الشيوعي وانعقد برئاسة محمد الصادق بن جلول[*].

وذلك بدعوة من طرف الشيخ عبد الحميد بن باديس، حيث جاء في جريدة لادفانس (La défense) بتاريخ 3 جانفي 1936 مقال بتوقيع منه وتحت عنوان: "مطالبنا، ما يقوله لنا الشيخ عبد الحميد بن باديس" جاء فيه ما يلي: "إن تحديد الوضع السياسي للمسلم الجزائري مسألة أساسية يجب أن يناقش ويحدد نهائيا، ليس من طرف شخص واحد، مهما كان منصبه وسلطته، وليس من طرف مجموعة واحدة ، مهما كان تأثيرها ونفوذها على الجماهير، بل من طرف كل ممثلي

وقادة الرأي الإسلامي (...) إنه لمن الضروري أن يعقد مؤتمر عاجل، في الجزائر أو في مكان آخر، وأن ينظم نقاش واسع يختم بصيغة تحدد وإلى الأبد من وجهة نظر سياسية، مصير الستة ملايين من الشعب، الذين يعتبرون أحيانا فرنسيين، دون أن يتمتعوا بالحقوق المتعلقة بهذه الصفة، ويعاملوا أحيانا كأجانب في بلدهم الخاص..."[12].

وانعقد المؤتمر،الذي يعتبر أول تجمع من نوعه في الجزائر اشتركت فيه كل الاتجاهات ومختلف الطبقات واتفقت فيه على مطالب محددة، وهو يحمل الكثير من المتناقضات لا من حيث المشرب فقط ولكن حتى في الأهداف الإستراتيجية لكل طرف فالنواب والنخبة كان هدفهما - بطبيعة الحال- تطبيق ما جاء في مشروع فيوليت لأنه يخدمهم ووضع من أجلهم، أما العلماء فكان هدفهم عتق الدين الإسلامي من سيطرة السياسة الاستعمارية وتعميم التعليم العربي .وقد خرج المؤتمر الإسلامي الجزائري بعدة مطالب أهمها مايلي[13].

أولا: إلغاء القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

ثانيا: إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا وإلغاء الولاية العامة الجزائرية، ومجلس النيابات المالية ونظام البلديات المختلطة.

ثالثا: المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية.

رابعا: إصلاحات اجتماعية تخص بناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات وإنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال.

خامسا: إصلاحات اقتصادية تساوي الأجر إذا تساوى العمل الإقلاع عن انتزاع ملكية الأراضي، إلغاء قانون الغاب.

سادسا: مطالب سياسية: مثل إعلان العفو السياسي العمومي وإعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.

وأثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي لم يشترك النجم رسميا فيه، وذلك لتحفظه على بعض نقاط مطالبه، وخاصة النقطة الخاصة بدمج الجزائر إداريا في فرنسا والتمثيل النيابي للجزائريين في البرلمان الفرنسي[14].

وربما النقطة الأساسية التي التف حولها أعضاء المؤتمر الإسلامي هي تنفيذ مشروع بلوم فيوليت وأهم ما يغريهم فيه هو منحه الجنسية الفرنسية للنخبة بدون التخلي عن أحوالهم الدينية، وإلغاء قانون الأهالي الذي كان مطلب الجزائريين منذ إقراره[15].

2. مطالب النجم الشمال الإفريقي 20 جوان 1936:

بعدما استفاد مصالي الحاج من قرار العفو العام الذي أصدره وزير الداخلية (صارو) Albert Sarraut في شهر ماي 1936 دخل فرنسا من جديد (بعدما كان في سويسرا) واستأنف نشاطه فيها حيث شكل وفدا كان هو على رأسه وذلك لمقابلة كاتب الدولة الداخلية للشؤون الجزائرية من أجل تقديم عدة مطالب لحكومة الجبهة الشعبية وذلك بتاريخ 20 جوان 1936 جاء أهم ما فيها ما يلي[16].

- المطالبة بإلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية التي كانت تطبق على الجزائريين فقط في إقليم باريس.
- حرية السفر داخل فرنسا وإلى الخارج.
- حرية الصحافة و الاجتماع والتجمع.
- تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على أبناء شمال إفريقيا العاملين بفرنسا.

وقد استقبل الوفد استقبالا حسنا من طرف المسؤول الفرنسي المذكور، ووعد بتقديم مطالبهم إلى وزير الداخلية والشيء الملاحظ على مطالب النجم الشمال الإفريقي لحكومة الجبهة الشعبية أنه ابتعد فيها – وربما يكون ذلك عن قصد – عن الوطنية الثورية والاستقلالية الانفصالية، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى ضرورة العمل السياسي الذي يتطلب مسايرة الأحداث ومسايرة حكومة الجبهة الشعبية.

ومع ذلك بقي مصالي الحاج صامدا في مبدئه في مهاجمة سياسة الإدماج والإلحاق، إذ يتضح ذلك جليا من خلال الرسالة المنشورة التي وجهها إلى الشعب الجزائري في نوفمبر 1936 نصت على ما يلي: "يا لتعاسة الجزائريين؟ الإدماج، الإلحاق، الضم، الانصهار، الخليط، كلها كلمات مرادفة للموت، المحو، التشتيت، نطقوا بها دون فهم معناها، يتبجحون بالتوسل بها، من حكومة الجبهة الشعبية، ولا يدركون ما تحتويه من احتقار، عار، غرابة، وفي نفس الوقت مأساة[17].

وربما هذه المواقف وهذه المبادئ الصارمة هي التي جعلت حزبه يتعرض للحل مرة أخرى يوم 26 جانفي 1937 وذلك بطلب من الحاكم العام "لوبو" (Le Beau)، حيث أصدرت الجبهة الشعبية مرسوما في مجلس الوزراء يقضي بحله[18].

– ومهما كان الأمر، وعلى الرغم من تباين مطالب المؤتمر الإسلامي والنجم الشمال الإفريقي من القضية الجزائرية، فإنهما يشكلان موقفا معتدلا ويلتقيان في عدة نقاط يريدون تحقيقها ويعود كذلك بالضرورة إلى مسايرة حليف إستراتيجي يتمثل في حكومة الجبهة الشعبية في مواجهة اليمين الفرنسي المتطرف من أجل الوصول إلى حد أدنى من تحقيق المطالب.

4/ إيداع مشروع قانون بلوم فيوليت في البرلمان الفرنسي 30 ديسمبر 1936:

منذ تولي حكومة الجبهة الشعبية[*]زمام الحكم في فرنسا، كانت الأوضاع في الجزائر تزداد اضطرابا يوما بعد يوم، خاصة في ظل غياب حلول سياسة ملموسة، مع تصاعد مطالب الحركة الوطنية الجزائرية لتحسين الأوضاع، فلم تجد حكومة

الجبهة الشعبية بديلا آخر سوى مشروع موريس فيوليت، فأعلنت على إحيائه وتبنيه باسمه المعروف **بمشروع بلوم-فيوليت** ،ففيما يتمثل محتوى هذا المشروع؟

لقد شكل هذا المشروع منذ شهر جوان 1936، نقطة تقارب بين أغلب تيارات الحركة الوطنية الجزائرية من جهة، والمناهضين للفاشية والاستعمار في الجبهة الشعبية الفرنسية من جهة أخرى وبما أن موريس فيوليت كان يشغل منصب وزير دولة مكلف بشؤون الجزائر في حكومة ليون بلوم، فقد شرع الاثنان في تحضير مشروع بلوم فيوليت محسنا في صيغة جديدة[19]، وفي 15 أكتوبر 1936 أعلنت الحكومة الفرنسية بصفة رسمية عن طريق الصحافة بأن وزير الدولة موريس فيوليت سيضع مشروع قانون في غرفة النواب، وظهر هذا المشروع في الجريدة الرسمية الفرنسية في 30 ديسمبر 1936[20].

إن وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا في جوان 1936 يمثل فترة مهمة في تاريخ اليسار الفرنسي، إذ كان عليها أن تناضل ضد اليمين المتطرف في فرنسا، وفي نفس الوقت، تقديم إصلاحات اجتماعية بالنسبة للعمال والطبقة الكادحة في فرنسا وفي مستعمراتها في الوقت الذي كانت فيه هذه الأخيرة إمبراطورية تتسع على أربع قارات فقد وجدت هذه الحركة ضالتها في مشروع بلوم فيوليت، التي جعلت منه ميدانها المفضل فيما يخص السياسة الأهلية الجزائرية.

- فهل سياسة الجبهة الشعبية عند وصولها للحكم في فرنسا سعت باتجاه عتق الشعوب المستعمرة ومن بينها الشعب الجزائري أو استمرت باتجاه نفس السياسة التي كانت متبعة من طرف الحكومات الفرنسية المحافظة؟.
- و هل كانت الجبهة الشعبية، شعبية فقط بالنسبة للفرنسيين أو لكل شعوب المستعمرات الفرنسية؟.

في هذا الإطار، كان أول إجراء ملموس في سياسة الجبهة الشعبية تجاه الجزائر المستعمرة هو حل حزب نجم شمال إفريقيا في 26 جانفي 1937، الحزب الوطني الجزائري المكافح من أجل استقلال الجزائر وكل تراب المغرب العربي[21].

بتطبيق قرار رونيه الذي منع كل تظاهرات ضد السيادة الفرنسية في الجزائر .

5. تحليل محتوى مشروع بلوم – فيوليت:

يمكن تلخيص محتوى الجانب السياسي من المشروع، حسب ما جاء في مجلة الشهاب[22].

الفصل الأول:

يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث[23].

بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية، التمتع بالحقوق السياسية التي للفرنسيين بدون أن ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية، أو في حقوقهم المدنية وهذا بصورة نهائية، ما عدا تطبيق التشريع الفرنسي الخاص بزوال الحقوق السياسية:

أولا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا:الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة "باش شاوش" أو برتبة فوقها، بعد أن خدموا العسكرية مدة خمس عشرة عاما، وبعد أن خرجوا منها وبأيديهم شهادة حسن السيرة.

ثالثا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية: شهادة التعليم العالي وبكالوريا التعليم الثانوي، وشهادة البروفي العليا، وشهادة الدروس الثانوية، وشهادة المدارس التطبيقية، وشهادة التخرج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري، وكذلك الموظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمسابقة.

خامسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المنتخبون بغرفة تجارية أو فلاحية، أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة اقتصادية، ومن طرف الغرف الفلاحية بالقطر الجزائري، على الشروط المبنية بالفصل الثاني.

سادسا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة، والمستشارون البلديون المباشرون لمهامهم، ورؤساء الجماعات الذين باشروا وظيفتهم خلال مدة المهمة.

سابعا: الأهالي الجزائريون الفرنسيون المحرزون على الصنف الثاني من وسام الشرف (légion d'honneur)، أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

ثانيا: العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل، وكتاب نقابات العمال المعينون بصورة نظامية، بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني:

إن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري، سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون، مائتي تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية، وعندها تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون، بقرار من الوالي العام، وستعين الغرف الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري، كل واحدة على نفس الشروط ولنفس الغاية، مائتي فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون، وأن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري، سيعين على نفس الشروط آنفا، خمسين تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة، وأن الغرف الفلاحية الثلاث، ستعين كل واحد على نفس الشروط خمسين فلاحا.

الفصل الثالث:

إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852، بفصليه 15 و 16، كذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عليها بالفصل الأول المادتين 6 و 7، وكذلك تشطيب الاسم من قوائم الأوسمة الشرفية، والوسام العسكري تقضي بكامل الحق، تشطيب الاسم من القوائم الانتخابية.

الفصل الرابع:

يمكن بالنسبة لكل أهلي جزائري فرنسي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة آنفا، بتطبيق ما تضمنه الفصل التاسع والفقرة الخامسة من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس:

ليس ما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى، ولا ينطبق على الأهالي الجزائريين الفرنسيين الذين تتوفر فيهم الآن أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس:

ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة بنسبة نائب واحد لكل سبعين ألف ناخبا، موسوعة أسمائهم، أو قسن عشرين ألفا.

وحسب الإدارة الفرنسية في الجزائر فإن العدد التقريبي للناخبين الجدد، سيصل بتطبيق هذا القانون إلى 24046 ناخبا، وأما بالنسبة للانتخابات المقررة في سنة 1940 فسيصل إلى 30046 ناخبا أما بالنسبة لتقسيم فئات الناخبين الجدد سيكون التالي[24].

1- قدماء الضباط وضباط الصف الذين أدوا خمسة عشر سنة من الخدمة حوالي: 2150.

2- قدماء المحاربين الذين تحصلوا على ميدالية عسكرية وصليب الحرب حوالي: 6000.

3- حاملي شهادات التعليم الثانوي والعالي حوالي: 4300.

4- الأهالي الجزائريون الفرنسيون الأعضاء بالمجلس المالي وبالمجالس العامة والمستشارون البلديون ورؤساء الجمعيات حوالي: 6006.

5- الموظفون عن طريق المسابقات حوالي: 1500، كذلك القياد وقدماء القياد والآغاوات والباش آغوات حوالي: 1714.

6- الأهالي المنتخبون بالغرف التجارية والفلاحية حوالي: 636.

7- الأهالي الجزائريون الحاصلون على وسام الشرف والذين أحرزوا كذلك على أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية حوالي: 120.

8- العمال الذين أحرزوا على وسام الشغل وكتاب نقابات العمال المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم، مدة عشر سنوات (العدد غير معين).

9- الأعضاء المعينون من طرف مجلس إدارة الجهة الاقتصادية حوالي: 600.

نستنتج إذن أن عملية انتقاء الهيئة الانتخابية الجزائرية -وحسب محفوظ قداش- بموجب هذا القانون ستصل سنة 1940، في حالة اعتماده إلى 30546 ناخبا على أقصى تقدير[25].

أي بمعدل عشرة آلاف عن كل عمالة من العمالات الثلاث: الجزائر، قسنطينة ووهران، ثم تقسم كل عشرة آلاف على ثلاثة أو أربعة أقسام أو دوائر انتخابية، وبذلك يكون عدد الأهالي الناخبين أقلية لا يمكنهم أن يبعثوا بنائب عنهم إلى المجلس الوطني الفرنسي، ويصبحون بالتالي مضطرين إلى انتخاب أحد المرشحين الفرنسيين الذين يتوسمون فيه الخير، لمساعدتهم والدفاع عن مصالحهم[26].

بالإضافة إلى أن هذا الانتقاء الدقيق، ووفق شروط محددة للعناصر التي تلحق بالهيئة الانتخابية من عسكريين وموظفين وعمال ونخب سياسية، يجعل عددهم محدودا جدا، مقارنة مع مجموع الشعب الجزائري، الذي تجاوز آنذاك سبعة ملايين نسمة من جهة، من جهة ثانية فإن هذا العدد من الناخبين الجدد يكاد لا يقارن بالهيئة الناخبة الفرنسية في الجزائر، التي يتجاوز عددها أكثر من مائتي ألف ناخبا سنة 1936، مما يلغي إمكانية إغراق الناخبين الأوربيين وسط الهيئة الانتخابية لأهالي[27].

إن المشروع اعتبر أغلبية الأهالي غير مؤهلين بما فيه الكفاية للتقدم الحضاري، ولا يملكون البصيرة من أجل الاستقلال، الأمن المادي وملء الحياة الخارجية لممارسة مثمرة للحقوق السياسية[28] (...) و الأهلي لا يحتاج إلى حمايته أو الدفاع عنه ضد الفرنسيين، ولكن ما يحتاجه هو الدفاع عنه ضد نفسه وضد البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها[29].

- لقد كان جليا، أن الجبهة الشعبية، ومن خلال مشروع بلوم- فيوليت، كانت تريد محاربة نجم شمال إفريقيا وفكرة استقلال الجزائر عن فرنسا وكان المؤرخ الاشتراكي شارل أندري جوليان لا يخفي هذا الأمر في قوله: "لقد منع مشروع بلوم فيوليت المواطنة بـ 21000 أهلي، وكل عام يزداد هذا العدد بنسبة معينة، وهو الأمر المرغوب فيه ...(المشروع)يعتبر أكبر حاجز للوطنية وعقبة أمام القومية العربية تفصل بين تونس والمغرب"[30]. وقد اتخذ موريس فيوليت عدة إجراءات إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، جعل للجزائريين الحق في تكوين بعض النقابات الخاصة بهم، والوعود بزيادة المبالغ المخصصة للتجنيس والإصلاح، والحق أن هذه المواقف تصب في فكرة الدعوة إلى الإدماج التي عبر عنها فيوليت بقوله: "إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج"[31].

فمن الواضح تماما أن الغرض الحقيقي وراء مشروع بلوم فيوليت هو تقسيم المجتمع الجزائري إلى فئتين فئة تعطى لها الحقوق الفرنسية، وهي الفئة المثقفة (الأقلية) وتنتخب في القسم مع الفرنسيين وفئة لا تعطى لها هذه الحقوق وهي أغلبية الشعب العمال والفلاحون وتنتخب في القسم الثاني .

ومن هنا تظهر أغراض المشروع الخبيثة والخطيرة على المجتمع الجزائري بحيث يعرض مشكلتين مشكلة الاندماج ومشكلة الوطنية، فالهدف جعل الناس يتخلصون من الحركة الوطنية الجزائرية وفكرة الاستقلال وإبراز الحضارة الفرنسية وفصل النخب، بربطها نهائيا بفرنسا، عن القاعدة الشعبية، فهو يهدف إلى زوال مفهوم الوطنية الجزائرية وعزل النخبة الجزائرية المسلمة نهائيا عن عامة الشعب، وربطها بالحضارة الفرنسية مباشرة، وجعل هذه الفئة المتجنسة في خدمة فرنسا، و إيقاف نمو الوطنية الجزائرية التي بدأت ملامحها تنتشر عبر كامل الجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى، عن ذلك يقول موريس فيوليت: "إذا كان المعمرون الجزائريون لا يفهمون أن من واجبهم الانحياز إلى سياسة الاندماج بتبصر وبحكمة وصدق، فما عليهم إلا أن يعلموا جيدا بأنهم بذلك الرفض يعملون على خلق حركة وطنية جزائرية، سوف تتخذ حتما شكلا ثوريا ككل الحركات الوطنية[32].

6. ردود الفعل المختلفة من المشروع:

لقد أدى إيداع مشروع "بلوم فيوليت" في غرفة النواب في 30 ديسمبر 1936 حتى قبل مناقشته في البرلمان إلى خلق جبهتين متعارضتين جبهة مؤيدة للمشروع تمثلت في الأحزاب، المنظمات والنواب الجزائريين ما عدا النجم الشمال الإفريقي واليسار الفرنسي، وجبهة معارضة تمثلها الأحزاب، المنظمات والنواب من الأوساط الاستعمارية واليمينية المحافظة كانت نتيجة الصراع بينها إهمال مطالب المؤتمر الإسلامي ومطالب النجم وبذلك القضية الجزائرية.

1.6. موقف الحركة الوطنية الجزائرية:

وجد مشروع بلوم فيوليت صدى كبير في أوساط تيارات الحركة الوطنية الجزائرية وسيطر على الحياة السياسية في البلاد خلال فترة حكم الجبهة الشعبية، فتعددت الآراء والمواقف تجاهه، وتراوحت بين المؤيد والمتحفظ والرافض له.

أ.موقف النخبة والشيوعيين من المشروع:

لقد مثل الطرف المؤيد جماعة النخبة، حيث وجد المشروع قبولا ودعما كبيرين في أوساط الطبقة المثقفة الجزائرية، إذ رحبت بالمشروع واعتبرته خلاصها وخلاص الجزائريين من حالة الأهلية[33].

الشيوعيون كذلك وقفوا بكل قوة لصاحب المشروع الذي اعتبروه "أول خطوة في سبيل تحرير الشعب الجزائري، وهو كذلك أول خطوة للتقارب الأخوي بين الشعبين الجزائري والفرنسي"، إذ لاحظ الشيوعيون أن هذا المشروع، مع أنه لا يعطي للجزائريين كل ما يريدونه من حقوق وحريات، فإنه خطوة أولى حقيقية تبدأ من اثنين وعشرين ألف مسلما، وتؤدي إلى نتائج ملموسة، وأنه أفضل من حقوق كاذبة تمنح إلى مليون مسلم، ولا تحدث في حياتهم السياسية والاجتماعية أي تغيير[34].

ب.موقف جمعية العلماء المسلمين من المشروع:

علينا أن نسجل أنه في البداية كان تخوفا وحذرا شديدين من الغرض المنشود وراء المشروع لدى بعض رجالات الجمعية إذ ذكر البشير الإبراهيمي في مقال له في جريدة الشهاب بعنوان"يوم الجزائر" بتاريخ جويلية 1936: "...مشروع موريس فيوليت، وصاحبه من أبرز المشتغلين بالسياسة الأهلية الجزائرية وقد أدار برنامجه على اعتبارات سياسية دقيقة، لا يفهمها إلا الراسخون في علم السياسة و أفرغه في قالب لفظي مستهو خلاب ينطوى على معان غامضة، ويحمل وجوها كثيرة من الاحتمالات والتفسيرات ومنها ما يعد في الاعتبار النفسي الجزائري من الشعريات،ومثل هذه المعاني قد تكون عند التطبيق مثارا للإشكال وللعسر،و قد

يكون من الحكمة في وضع برنامج مثل هذا يبنى عليه مصير أمة كاملة أن تكون معانيه بمقربة من إفهام العامة خصوصا إذا كان تنفيذه يتوقف على رأي تلك الأمة أو على تأييدها... [35].

وتزامنا مع طرح مشروع بلوم فيوليت في بداية 1937، ظهر جليا موقف العلماء، فقد بعثوا إثر اجتماع عقدوه بقسنطينة يوم 28 جانفي، ببرقية إلى رئيس الحكومة الفرنسية بلوم وإلى فيوليت، عبروا فيها لهما عن شكرهم واعترافهم لهم بتقديمها لمشروع الإصلاح الانتخابي، وأعلنوا موافقتهم التامة على المشروع الحكومي لأنه يحمي قانون الأحوال الشخصية، ويتأسفون لكونه لا يمنح الحقوق إلا لأقلية من السكان [36]، وقد أيد الشيخ بن باديس زعماء المؤتمر الإسلامي الجزائري في مهمتهم إلى باريس وأيد بذلك مشروع بلوم فيوليت على أساس أن يكون مفهوما أنه لا يشكل مساسا بالأحوال الشخصية والدينية للشعب الجزائري [37].

ج.موقف المؤتمر الإسلامي من المشروع:

لقد أصدر المؤتمر الإسلامي وتحت رئاسة الدكتور بشير، بيانا أكد فيه على الاتحاد النهائي بين فرنسا والجزائر الذي سينبثق من وراء المشروع: "تأكيد تبجيلي لإرادة تمتين الاتحاد النهائي بين فرنسا والمسلم الجزائري، كما أكد فيه تعلقه بكل من مشروع فيوليت وبالحكومة التي كان لها الفضل فيه (المشروع)" [38].

د.موقف مصالي الحاج من المشروع :

في مارس من سنة 1937، أعلن الزعيم الوطني مصالي الحاج عن رفضه للمشروع، وقال: "إن المشروع ضد الديمقراطية، ويتجاهل التاريخ ويعزز الاستعمار بزيادة عبيده إلى 20.000تابع، وزيادة تفاقم مصير ستة ملايين ونصف من الفلاحين والعمال، وصغار التجار، وقدماء العسكريين، ومشروع فيوليت ليس

بالحل وليس بداية لإصلاحات جدية، إنه الفتنة والتقسيم بين طبقة مزدوجة الامتياز وأخرى مزدوجة الحرمان[39].

وقد اعتبر مصالي هذا المشروع "أداة استعمارية لتقسيم الشعب الجزائري بفصل النخبة عن الجماهير"، ففي اجتماع عقد بقسنطينة يوم 24 أكتوبر 1936، حذر الشعب الجزائري من الخطر الذي يمثله هذا المشروع "الذي يهدف إلى تمزيق المجتمع بخلق أقلية متميزة عن الآخرين"، وطلب في رسالة مفتوحة إلى العلماء "أن لا يبقوا صاتين أمام هذا الخطر، وأن يتحملوا مسؤولياتهم أمام الله والوطن والتاريخ[40]، وفي مقال بتوقيع قيادة نجم شمال إفريقيا بعنوان: "أيها الشعب الجزائري انهض ضد مشروع فيوليت" كتبت صحيفة الأمة الصادرة في شهر جانفي 1937: "نجم شمال إفريقيا يناهض مشروع فيوليت لأنه يعتبره خطرا بالنسبة إليه، الشعب الجزائري واحد وموحد، وعليه أن يتوحد ضد التقسيم والتجزئة إلى فئات حجمها عشرين ألف، لأن مشروع فيوليت هو ليس فقط بداية الإدماج، بل أداة تقسيم وخلاف داخل البلاد[41].

كما بقي حزب الشعب وفيا لمبادئ النجم المتمثلة في محاربة سياسة الإدماج، والنضال من أجل تحقيق الاستقلال بالرغم من أن زعيم الحزب تم توقيفه في شهر أوت 1937 وحكم عليه بسنتين سجن نتيجة (تحريضه على أعمال تمس سيادة الدولة الفرنسية) [42].

2.6 ردود الفعل الفرنسية حول المشروع:

إذا كانت المواقف الجزائرية بين مؤيد ومعارض ومتحفظ لمشروع بلوم فيوليت، فإن خصوم المشروع من الجانب الفرنسي بالرغم من أن بعضهم كان متفقا حول هذه السياسة، إلا أنهم لم يكونوا يؤمنوا بنجاعة القانون المقترح ومن بين الأحزاب السياسية الفرنسية الداعمة للمشروع كانت أحزابا يسارية (بطبيعة الحال) بالرغم من اختلاف طبيعتها ودرجة دعمها كانت:

أ.الأحزاب الفرنسية المؤيدة للمشروع:

-الحزب الاشتراكي الفرنسي (S.F.I.O):

الذي خرج مؤتمره الـ 34 المنعقد "بمرسيليا" يومي 11 و12 جويلية 1937 بتوصيتين:

1- المصادقة على مشروع بلوم فيوليت.

2- تحقيق الإصلاحات السياسة والإدارية في أقرب وقت ممكن، والتي ستجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية على غرار المقاطعات الأخرى، أين يكون للجميع نفس الحقوق السياسية والاجتماعية[43].

-الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C):

لقد كان موقفه واضحا على إثر ما صرحت به جريدة (L'Humanité) لسان حال الحزب في 15 جانفي 1937: "إن الحزب الشيوعي، جريدته، مجموعته البرلمانية، كان حرا دوما من أجل منح جميع الحقوق الديمقراطية لكل مسلمي إفريقيا الشمالية، يجدون الإصلاح الانتخابي المشروع غير كاف ويطالبون توسيعه العاجل والمتوقع، لكل السكان المسلمين وسيعملون لكي تتم المصادقة عليه أسرع ما أمكن من طرف الغرفة، حتى تتحصل قريبا فئات أخرى من المسلمين وكل الشعب الجزائري على الحقوق السياسية..."[44].

ب.الأطراف الفرنسية الرافضة للمشروع:

وبالرغم من ذلك كان خصوم المشروع في الجانب الفرنسي كثيرة ولم يخرجوا عن طبيعتهم المعتادة،و المناهضة لكل فكرة أو سياسة تحمل ولو القليل من بصيص الأمل للأهالي، فقد أثار هذا المشروع صيحات غلاة المعمرين، واستنكار رؤساء البلديات والمنتخبين، وكان يمثل بالنسبة لهم ناقوس الخطر.

و قد خاف المستوطنون من ردود فعل المنتخبين، ومستقبلهم في الجزائر وعمدوا إلى إثارة الضجة والشغب ضد مشروع بلوم فيوليت، وساندهم في ذلك غلاة الاستعمار في فرنسا، حتى تمكنوا من إقناع مجلس الشيوخ بإقالة حكومة الجبهة الشعبية، وإقناع مجلس البرلمان برفض المشروع وذلك عام 1938[45].

وهدد دلاديه رئيس الوزراء الجديد، الذي خلف ليون بلوم، الوفد الجزائري الذي ذهب ليناقشه في ذلك المشروع، وأعلن له بأن البرلمان الفرنسي رفض المشروع لأنه لا يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ولا يتلاءم مع الأحوال الشخصية الإسلامية، مجيبا إياهم "أنه في حالة عدم احترام النظام فإن فرنسا ستضطر لاستعمال القوة التي تملكها[46].

- رفض المشروع كذلك من طرف عدة أحزاب فرنسية من بينها (الحزب الشعبي الفرنسي P.P.F) وهو حزب "دوريو" الذي تأسس في نوفمبر 1936، من أهم مطالبه المناداة بسياسة إمبراطورية في مقاطعات الجزائر الثلاث.

- لقد رفض حزب التجمع الوطني للعمل الاجتماعي، الذي أنشئ في جوان 1936 من قبل الأب لامبير[47].

المشروع ووقف ندا لاتحادية المسلمين وعلى المؤتمر الإسلامي، وعقد تجمعا مضادا في الجزائر العاصمة يوم 10 أوت 1936 من أجل رفض الإصلاحات المقدمة من طرف حكومة الجبهة الشعبية.

والحقيقة أن ما كان يقلق الأوروبيين في الجزائر، هو تنامي نسبة الهيئة الانتخابية للناخبين الأهالي بحيث كانوا يرون أن في البداية ربما يكونون الأقلية ولكن بعد خمس عشرة سنة، سيمتلكون ربما الأغلبية.

- رفض المشروع من طرف رؤساء البلديات في الجزائر "إذ اعتبروه ذا طبيعة من شأنها أن تلحق أكبر الخسائر بالأهالي أنفسهم، حيث يزج بهم في صراعات محلية أو عامة، ومن شأنها أن تؤدي إلى إحداث اضطرابات في الجزائر وإلى إثارة

النزاعات والأحقاد العرقية وخاصة الأحقاد ضد فرنسا "من شأن المشروع أن يكون سلاحا خطيرا بين أيدي المشاغبين المتطرفين، خاصة من غير الناخبين، الذين يكنون مشاعر مناهضة لفرنسا".

موقف نواب البرلمان الفرنسي:

لقد كان النائب بول كتولي Paul Cuttoli ممثل عمالة قسنطينة في مجلس الشيوخ وهو من اليسار الديمقراطي، من أول المعارضين للمشروع أثناء طرحه على مجلس الشيوخ الفرنسي أثناء انعقاده يومي 21-22 مارس 1935 بمناسبة الإجراءات التي ينوي وزير الداخلية اتخاذها من أجل تحقيق الوعود التي قدمت للجزائريين أثناء الاحتفال بالذكرى المئوية للاحتلال.

إذ كان رده على ما طرحه موريس فيوليت من إصلاح داخل الجزائر بقوله: "إن فرنسا لم تسلب أحدا، بل بالعكس، منحت الفلاحين الجزائريين عقود ملكية أراضي، ومرنتهم على طرق وأساليب الاستغلال الزراعي الحديثة..."، "... فرنسا لم تعبث أبدا بمصالح الأهالي لصالح الاستعمال،... بل عملت كثيرا من أجل الجزائر".

وأرجع أسباب الأزمة في الجزائر إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والحال كذلك بالنسبة لفرنسا، وإلى الحركة الوهابية التي بدأت تنشط في الجزائر من أجل انتقاد ومهاجمة (رسالة فرنسا الحضارية في الجزائر)، وقد عاتب كتولي، فيوليت على اختياره هذا الظرف بالذات والجزائريين حسب نظره غير مؤهلين، "... ولا يزالون متأخرين، كان ينبغي سلوك طريقة مرحلية نهجية[48].

وكان ينظر إلى أن المصادقة على اقتراح موريس فيوليت من طرف البرلمان من شأنه المساس بالسيادة الفرنسية في الجزائر لأنه "سيهدد المبدأ الكبير والمتمثل في الهيمنة الفرنسية، وهي الكفيلة لوحدها بضمان سلامة ممتلكاتها في إفريقيا الشمالية[49].

ولقد اتخذ النائب بيير آرثر رو – فريسينغ Pierre-Arthur- Roux-Friessing وهو من الاتحاد الديمقراطي الراديكالي وممثل عمالة وهران نفس موقف كيتولي وأكد ذلك بقوله: "فئتان من المواطنين؟ هذا غير ممكن"[50].

إلى أبعد من ذلك، إلى استعمال القوة لتتجنب فرنسا حدوث الأزمات في الجزائر، "يجب توفير قوات فرنسية في الجزائر لمواجهة أي اضطرابات خطيرة محتملة".وراح النائب الثالث Jacques Duroux، وهو من اليسار الديمقراطي وممثل عمالة الجزائر إلى اتخاذ نفس الموقف: "في أرض الإسلام غالبا ما يعتبر التنازل ضعفا، وكل محاولة للمصالحة تنازلا".

"كيف يمكن دمج هذه المقاطعة المتمثلة في الجزائر، وشبه المنفصلة عن فرنسا القارية، وكيف ترون أن لا نقلق عندما نرى البعض يفكر فيم ستقدمه للأهالي من خلال دمجهم في قوائمنا الانتخابية..."[51].

وفي 8 فيفري 1938 أعلن ممثل فدرالية رؤساء البلديات في الجزائر بعد اجتماعها، عن قرار الاستقالة الجماعية في حالة تنفيذ مشروع بلوم – فيوليت من طرف البرلمان، الاستقالة التي تعني الشل الفوري للحياة الإدارية في الجزائر[52].

في اليوم التالي من المشروع بتاريخ 30 ديسمبر 1936، صرح نواب مدينة وهران كلا من: بيير رو فريسينغ (**P.Roux-Freissining**) وبول سورا (**P. Saurin**) وأونجلبير (**R.Enjalbert**) بما يلي:

لقد اتخذنا، وبالإجماع مع أصدقائنا، احتجاجا ملتهبا ضد المشروع الذي سوف يحدث لا محال أثر عميق في الجزائر. الشعب الفرنسي سوف لن يرضى بأن يدرج ضمن نفس الحقوق السياسية ولكن يخضع لقوانين مختلفة... باللعبة الأوتوماتيكية للمقبولين المتعاقبين، سيكون للنواب المسلمين عن قريب الأغلبية في الجزائر (...) وهذا ما سيدفع بدون أدنى شك إلى المساس بالسيادة الفرنسية، التي ستتلقى ضربة مميتة[53].

يبرر فيوليت مشروعه هذا، بأن عملية الاندماج من ورائه لا تشكل خطرا على مصير أوروبي الجزائر، ولا تعطي حق الانتخاب إلى مليوني أهلي الغير المهنيين للدورات الانتخابية، وأن صيغة "التجنيد المنتقى" لا تشكل خطرا بقدر ما يشكله قانون 1919، الذي كان يسهل لأكثر من 300.000 عربي لطلب الجنسية الفرنسية، وهذا ما يجعل وضعية المعمرين والتمثيل النيابي أكثر حرجا.

7. فشل تنفيذ مشروع فيوليت

لقد سلكت حكومة الجبهة الشعبية سياسة احتوائية تجاه الأحزاب والمنظمات والجمعيات والشخصيات الجزائرية بمختلف مشاربها كان الغرض منها كسب الوقت والتظاهر بالإصلاح دون أن تلزم نفسها بذلك رسميا وذلك لهدفين، الأول: تهدئة هيجان الجزائريين المعتدلين المتجمعين حول مطالب المؤتمر الإسلامي، أو الوطنيين المتبنيين لمطالب النجم، والثاني: احتواء غضب المستوطنين واليمين المتطرف الفرنسي، وبدلا من تنفيذ المشروع راحت تسن مجموعة من المراسيم الإصلاحية، دون تنفيذها.

وعجزت الحكومة الفرنسية عن تنفيذ المشروع الذي سنته بنفسها، وتعلقت به آمال النواب المسلمين والشيوعيون بالرغم من عدم إنصافه للشعب الجزائري.وقد نتج عن ذلك مضايقات كبيرة لخنق النشاط السياسي لدى النواب المسلمين ففي 21 أفريل 1937، داخل المجلس العام لقسنطينة، نتج عنه مشادات بين النواب المسلمين والنواب الأوروبيين انتهت بانسحاب كل من فرحات عباس وابن جلول من المجلس.

وبسقوط حكومة بلوم في 21 جوان 1937، كانت نهاية حظوظ تطبيق مشروع فيوليت.وحتى بعد تشكيل الحكومة الجديدة حكومة شوتان (**Chautemps**) في 30 جوان 1937، لم يستطع مناصروا المشروع إعادة إحيائه، فقد خاف المستوطنون من ردود فعل المنتخبين، ومستقبلهم في الجزائر وعمدوا إلى إثارة الضجة والشغب ضد مشروع بلوم فيوليت، وساندهم في ذلك غلاة

الاستعمار في فرنسا، حتى تمكنوا من إقناع مجلس الشيوخ بإقالة كل حكومة تحاول إيداع المشروع أو تحاول تقديم "إصلاحات" في صالح الشعب الجزائري ، وعملت كل ما في وسعها لإقناع البرلمان الفرنسي برفض المشروع ، وهدد دلادييه رئيس الوزراء الجديد، الذي خلف ليون بلوم ثم شوتان، الوفد الجزائري الذي ذهب ليناقشه في ذلك المشروع، وأعلن له بأن البرلمان الفرنسي رفض المشروع لأنه لا يتماشى مع الشريعة الإسلامية، ولا يتلاءم مع الأحوال الشخصية الإسلامية، مجيبا إياهم "أنه في حالة عدم احترام النظام فإن فرنسا ستضطر لاستعمال القوة التي تملكها"[54].

وبذلك أهمل المشروع من طرف الحكومة الفرنسية،ولم يعد إلى الحياة الاجتماعية والسياسية للجزائر إلا في صيغ مختلفة كما جاءت به أمرية 7 مارس 1944، التي رفضها الوطنيون هي الأخرى باعتبار أنها جاءت متأخر وقد تجاوزها الزمن[55].

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق نستنتج مايلي:

- إن أحزاب الجبهة الشعبية لم يستطيعوا الوقوف أوفياء لدعم الشعوب المستعمرة تجاه مصير المستعمرات وتطلع شعوبها إلى المساواة والاستقلال،لذلك كان أول ما فعلته عند وصولها الحكم حل أكبر حزب وطني جزائري يدعو إلى الاستقلال:نجم شمال إفريقيا.
- بالرغم من بعض الإصلاحات السياسية والاجتماعية المتواضعة التي كان يمنحها المشروع إلا أنه أبقى كلا من الجزائر وفرنسا في حالة من الاضطراب السياسي الشديد لعدة سنوات.
- لم يكن الرأي العام الفرنسي ولا مستوطنين الجزائر مرتاحين للمشروع ولم يستطيعوا الاقتناع بأنه لا يعرض القاعدة الأساسية للمجتمع الفرنسي للخطر، ولا يقضي على مصالح المستوطنين في الجزائر.
- لقد طرح المشروع مشكلة هامة جدا بالنسبة لهوية الشعب الجزائري هي مشكلة إدماجه في الثقافة الفرنسية ومن ثم نسيان المسألة الوطنية، والقومية العربية وفصل النخبة الجزائرية عن الشعب الجزائري وهو الهدف المنشود لصاحب المشروع.
- لم تكن الجبهة الشعبية قوية بما فيه الكفاية من أجل تمرير مشروعها لأن الرأسمالية الفرنسية قد احتوتها.
- لقد أدى إيداع المشروع إلى خلق جبهتين متعارضتين داخل كلا من الجزائر وفرنسا كانت نتيجته إبعاد مطالب المؤتمر الإسلامي وعزل مطالب نجم شمال إفريقيا وإهمال المسالة الجزائرية. وحقوق الشعب الجزائري.
- لم تكن نية صاحب المشروع ولا المشروع في حد ذاته يخدم الشعب الجزائري بقدر ما كان مؤامرة سياسية واجتماعية أحيكت ضده من أجل

تقسيمه ثم إبعاده عن شخصيته وفصله عن هويته ووطنيته ودمجه في مجتمع غريب عنه لضمان إسكاته عن أحواله و واقعه.

❖ هوامش البحث

(*) الكتاب موجود بالأرشيف الجهوي –قسنطينة–تحت رقم: **AL 38**

(1) بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص379. ولمعلومات أكثر أنظر كلا من:شارل روبير آجرون:تاريخ الجزائر المعاصر و ناهد ابراهيم دسوقي: دراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة والحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1918–1939).

(2) Maurice viollette : **L'Algérie vivra-t-elle** ?, Félix Alcan, paris, 1931, p.47.

(3) أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص. ص86–87.

(4) غي، برفيللي: **النخبة الجزائرية الفرانكوفونية 1880–1962**، تر. محمد الحاج مسعود، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص. ص134–135.

(5) كريمة بن حسين: **الحياة السياسية في قسنطينة من سنة 1930 إلى سنة 1939**، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة، أكتوبر 1984، ص ص86–87.

(6) سعد الله: مرجع سبق ذكره، ص ص17–18.

(7) برفيلي: مرجع سبق ذكره، ص143.

(8) Julien Fromage **: L'Algérie vivra t-elle ? ou projet Blum Violette au temps du front populaire**, mémoire de fin d'étude, université Lyon 3, juin 2003, p17.

(9) عبد الكريم بوصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (1931–1945)**، دار البعث، 1981، ص259.

(10) Fromage : op.cit.,p.17

(11) Mahfoud Kaddache:**Histoire du Nationalisme Algérien,** T2.2éd.,E.N.L., Alger,1993.p.539.

(*) حضرت عدة شخصيات منها: العلماء، الاشتراكيون، الشيوعيون، قدماء المحاربين والشباب والفلاحون، العلماء النواب.

(12) Abd El Hamid Ben Badis « **Nos revendication : ce que nous dit le cheik Ben Badis »** In : **La défense**, n^0= 88, 3 Janvier 1936, p1.

(13) أنظر ملحق 1بعنوان: **مطالب المؤتمر الإسلامي**، أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص261-262.

(14) Ce que nous pensons de la charte revendicative présentée par la délégation algérienne et du congrès musulman Algérien, in : **ElQuma**, n^0= 41, juillet aout 1936, p.5.

(15) سعد الله، مرجع سابق، ص ص153-154.نشرت **جريدة الأمة** مقالا تحت عنوان: "**رأينا في ميثاق المطالب المقدم من طرف الوفد الجزائري والمؤتمر الإسلامي الجزائري**"، جاء فيه: "مع ذلك، نقول صراحة وبإخلاص، بأننا لا نؤيد لا الطريقة التي جرى بها المؤتمر، ولا خاصة مواد ميثاق المطالب التي اشتملت إلحاق الجزائر بفرنسا بلا قيد أو شرط والتمثيل البرلماني في باريس (...) لن نقبل إطلاقا، ومهما كان السبب ومهما كان العذر أن يلحق بلدنا بلا قيد و شرط بفرنسا، إننا ضد كل تمثيل برلماني...".

(16) أنظر: أبو القاسم سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص161.

(17) Mahfoud ,KaddacheOP.Cit, p.934.

(18) نظرا لبرنامج النجم الواضح المطلب في ما يتعلق بالاستقلال التام للجزائر، عرف الحزب مضايقات عديدة مند السنوات الأولى لنشأته، إذ أقدمت السلطات الفرنسية على حلّ النجم سنة 1929، ممّا دفعه إلى الظهور مجددا تحت اسم نجم شمال إفريقيا المجيد حتى سنة 1933 أين

أخذ اسما جديدا هو لجنة التجمع الشعبي ، ولم يختلف برنامج نجم شمال إفريقيا المجيد عن برنامج النجم السابق .

و نتيجة لهذا النشاط أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة ضد زعماء النجم و في مقدمتهم مصالي الحاج الذي حكم عليه سنة سجن نافذة عام 1934 و بعد خروج مصالي من السجن أعاد تشكيل الحزب تحت تسمية جديدة هي: الاتحاد الوطني لمسلمين شمال إفريقيا، و مرة أخرى حاولت السلطات الفرنسية اعتقاله ممّا اضطره إلى الفرار إلى سويسرا سنة 1935.و بقي هناك حتى جاءت حكومة الجبهة الشعبية و أصدرت عفوا على كل السياسيين فعاد مصالى إلى الجزائر،لكن لم يدم ذلك طويلا بين حكومة الجبهة الشعبية و النجم فقرّرت حلّه بتاريخ 26 جانفي 1937م.ولم يكن قرار الحل مؤثرا على مناضلين النجم فقد أسسوا في فرنسا حزب الشعب الجزائري بتاريخ 11 مارس 1937 برئاسة مصالي الحاج .ومن خلال التسمية يظهر الحزب خاص بالجزائر خلافا للنجم الذي كان يشمل كل من الجزائر والمغرب وتونس الجزائري ولقد تبنى حزب الشعب نفس البرنامج الذي كان قد اقترحه النجم سنة 1933 ولكن كلمة الاستقلال لم تكن واردة لأنها كانت تعني الارتماء في أحضان الفاشية والانفصال عن فرنسا معناه الدخول مع ألمانيا وايطاليا.

(19) لاحظنا أن الكثير من الكتاب لا يفرقون بين مضمون برنامج فيوليت الصادر سنة 1931، ومحتوى مشروع بلوم فيوليت الذي تبنته الجبهة الشعبية سنة 1936، وهو الذي جاء في صيغة جديدة.

(*)وهي حكومة ليون "بلوم" والتي اعتلت السلطة في شهر ماي 1936 سقطت في جوان 1937.

(20) لاحظنا أن الكثير من الكتاب لا يفرقون بين مضمون برنامج فيوليت الصادر سنة 1931، ومحتوى مشروع بلوم فيوليت الذي تبنته الجبهة الشعبية سنة 1936، وهو الذي جاء في صيغة جديدة.

(21) Fromage : op.cit, p34.

(22) لكن مصالي لم يستسلم لذلك، وعاد للنشاط السياسي يوم 11 مارس 1937 بعد إنشاء حزب جديد، سماه "حزب الشعب الجزائري" PPA موجها عمله نحو دعائم ثلاث:- استقلال الجزائر- الوحدة العربية- النهضة الإسلامية.

(23) مجلة الشهاب ،الجزء 3، مجلد13، 2ماي 1937، ص ص 161-163.

(24) استعمال فيوليت تعبير "العمالات الثلاث"، يفيد إلحاق الجزائر بفرنسا، وقد جعلت هذه العمالات تحت أرقام: 93، 92، 91، مضافة إلى 90 مقاطعة فرنسا.

(25) Fromage : op.cit, p36.

(26) Kaddache : op.cit, p407.

(27) بوصفصاف: المرجع السابق، ص261، نقلا عن: جريدة النجاح، ع. 109، 5مارس 1938.

(28) Fromage:Op.Cit,p.36

(29) في هذا المضمون كتبت جريدة "**لانتانت**" (الوفاف) 7 نوفمبر 1935: "إن الشعب الجزائري لا يعدو كونه مجرد كيان: إنه غير موجود، وعلى الأقل يمثل واقعا إثنيا وحسب، فهو بحاجة إلى الوعي بفرديته في المجالات الأخرى، ولم تتجلى هذه الفردية ما دام الشعب بتقاربه الثابت مع الأمة الفرنسية، وسوف يمحى إلى الأبد حينما يتحقق، بلفتة حاسمة، هذا التقارب على شكل اندماج سياسي يعد تمهيدا ضروريا للدمج والانصهار، وتأسف "أوغستن برنار" لتعليم الأهالي حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، والحق في الثورة والمساواة بين الحضارتين الفرنسية والإسلامية..."، . نقلا عن :محفوظ قداش، مرجع سابق ،ص.ص.534-352،

(30) Le projet Blum- Violette, jugé par le journal l'illustration, **Journal l'illustration**, 24 avril 1937.

Sur le site: **patawet, hautetfort, com/archive/2010/01/15/ le projet Blum-Violette.**

(31) Charles André julien**, l'Afrique du Nord en Marche,** Omnibus 2002, p. 114.

(32) ناهد إبراهيم دسوقي: دراسات...مرجع سابق، ص218.

(33) Kaddache : op.cit, p.408.

(34) سعد الله ،مرجع السابق، ص19.

(35) بن حسين: مرجع سابق، ص188.

(36) البشير الابراهيمي، الشهاب،"يوم الجزائر"، ج 5 وملحق ج4، م12، جويلية 1936، ص205.

(37) بن حسين، مرجع سابق، ص188.

(38) رابح بلعيد: **تاريخ الجزائر الحديث**، رسالة الأطلس، ع116، من الإثنين 16 إلى الأحد 22 ديسمبر 1996، ص 11.

(39) كمال حمزي ،**القضية الجزائرية أمام البرلمان الفرنسي 1919-1954**، (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: د. تلمساني بن يوسف، جامعة الجزائر -2 بوزريعة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، السنة الجامعية 2009-2010 ، ص218 نقلا عن:

- La justice, 4ème année, n0 60, 20 janvier 1937, p.1.

(40) André Julien, Op.Cit, p. 114.

(41) بن حسين كريمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 188، 189.

(42) بن يمين سطورة، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية، 1898- 1974، تر**. صادق عماري، دار القصبة، الجزائر، (د.ت)، ص 152.

(43) Philippe Aziz, **Histoire du Proche-Orient**,T3, ED: de Crémille,Genève 1991, p.211.

(44) حمزي كمال: مرجع سابق، ص219.

(45) المرجع نفسه.

(46) منح في نفس الجلسة مرسوم منح الاستقلال لكل من سوريا ولبنان.

(47) Ferhat abbas **: La nuit colonial**, Edition ANEP, 2006, p.102.

(48) هو قس ورئيس بلدية وهران، من أشد المعارضين لمشروع بلوم فيوليت له كتاب: Abbe Edmont Lambert, **L'Algérie et le projet Violette**, Oran, impr, Plaza, 1937.

(49) حمزي كمال ،مرجع سابق، ص ص193-194.

(50) المرجع السابق، ص194.

(51) المرجع السابق ، ص195.

(52) المرجع السابق ، ص196.

(53) Philippe Aziz :op.cit, p211.

(54) Le Temps. 1erJanvier 1937, p2.in: Julien, Fromage op.cit, p.38

(55) Ferhat Abbas **: La nuit colonial**, Edition ANEP, 2006, p.102.